دور المقاولة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر
عرض تجربة مؤسسة POLYBEN ببرج بوعريريج

د. برحومة عبد الحميد أ. مهديد فاطمة الزهراء
جامعة المسيلة

الملخص

يتفق الكثير من الاقتصاديين على أن دعم ومساندة إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم روافد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك باعتبارها منطلقاً أساسياً لزيادة الطاقة الإنتاجية وترقي الصادرات من ناحية، والمساهمة في معالجة مشكلتي الفقر والبطالة من ناحية أخرى. ولذلك أولت دول كثيرة اهتماماً متزايداً بهذه المشاريع وقدمت لها العون والمساعدة بمختلف السبل ووفقاً للإمكانيات المتاحة.

وتهدف هذه الورقة إلى التعرف على مدى مساهمة المؤسسات المقاولة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، حيث تتضمن الدراسة عرضا نظريا لمفهوم المقاولة الصغيرة والمتوسطة، إضافة إلى عرض نموذج لهذه المؤسسات والمتمثل في تجربة مؤسسة **POLYBEN** ببرج بوعريريج.

الكلمات المفاحية: المقاولة، روح المقاولاتية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التنمية الاقتصادية.

Abstract

Many economists have agreed that the support of the establishment of small and medium enterprises is the most important tributaries of the process of economic and social development. It is considered as an essential starting point to increase production and the promotion of exports on one hand, and to contribute in addressing the problems of poverty and unemployment on the other. Therefore, many countries have given a growing interest in these projects and provided help and assistance in various ways, within their available possibilities.

This paper aims to identify the contribution of small and medium enterprises in economic development in Algeria, where the study will include a presentation of the concept of entrepreneurship theory, small and medium enterprises, as well as the case of POLYBEN as model of these enterprises.

Keywords: Entrepreneurship, Entrepreneurial Spirit, Small And Medium Enterprises, Economic Development

مقدمـــة

تمثل المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى الدعائم الاقتصادية التي تستحوذ على اهتمام كبير للمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية والمحلية والباحثين على حد السواء في ظل التغيرات والتحولات الاقتصادية العالمية، وذلك لدورها المحوري في الإنتاج والتشغيل وزيادة الدخل والابتكار والتقدم التكنولوجي، علاوة على دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدول. وتشير التقارير والإحصائيات على أكثر من صعيد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استطاعت أن تبرهن على فعاليتها في ترقية النشاط الاقتصادي، فامتلاكها خصوصيات إدارة متميزة مثل حرية العمل وانفرادية القرار والملكية الخاصة والتمويل الذاتي، كل ذلك أدى بها إلى البقاء والاستمرار والتطور في مجال الأعمال. ويتفق العديد من الباحثين على أن هذا النوع من المؤسسات يعتمد على العمل ألمقاولاتي بما يخدم التنمية، وهذا بتوفر الكفاءة ألمقاولاتية والإدارية للتغلب على الصعوبات التي قد تواجه إدارة أعمال هذه المؤسسات.

يهدف هذا البحث إلى إبراز الأهمية الاقتصادية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر في إطار الفكر والعمل ألمقاولاتي وفي ظل التحديات التي تواجهها، وذلك من خلال معالجة الإشكالية والمتمثلة في التساؤل التالي:

- **ما مدى مساهمة المقاولة الصغيرة والمتوسطة بصف عامة ومؤسسة Polyben بصفة خاصة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر؟**

وبناءا على الإشكالية الرئيسية تم وضع الفرضية العامة التالية:

- **تساهم المؤسسات المقاولة الصغيرة والمتوسطة، ومنها مؤسسة Polyben بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، من خلال خلق فرص عمل وخلق القيمة المضافة والمساهمة في ترقية الصادرات.**

تتم معالجة الإشكالية السابقة والتأكد من صحة فرضية الدراسة من خلال التطرق للمحاور التالية:

- المحور الأول: الإطار ألمفاهيمي للمقاولة والروح المقاولاتية؛
- المحور الثاني: المؤسسات المقاولة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر(المفهوم، التحديات والدور)؛
- المحور الثالث: عرض تجربة مؤسسة Polyben ببرج بوعريريج.

المحور الأول: الإطار ألمفاهيمي للمقاولة والروح المقاولاتية

1) – مفهوم المقاولة

أصبح مفهوم المقاولة شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع، بعد أن تناول العديد من الاقتصاديين والباحثين مسألة المبادرة الفردية والمقاولة. ويعد **بيتر دراكر** من الأوائل الذين تطرقوا إلى ذلك وبالتحديد في سنة 1985 من خلال إشارته إلى تحول الاقتصاديات الحديثة من اقتصاديات التسيير إلى اقتصاديات مقاولاتية [1].

واستخدم مفهوم المقاولة على نطاق واسع في بيئة الأعمال اليابانية، أين تنتشر مؤسسات الأعمال ألمقاولاتية بشكل كبير نتيجة التقدم التكنولوجي واتساع وتنوع الأسواق. ويقصد بالمقاولة الاستحداث، أما في حقل إدارة الأعمال فيقصد بها إنشاء مشروع جديد أو تقديم فعالية مضافة إلى الاقتصاد. [2]

كما عرف كل من Eric Michael وChristophe Loue المقاولة بأنها: "حركية إنشاء واستغلال فرص الأعمال من طرف فرد أو عدة أفراد، وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق القيمة."[3]

2)– الروح ألمقاولاتية

أضحى موضوع الروح ألمقاولاتية يشكل حيزا كبيرا في اهتمامات فئات كثيرة في المجتمع، وخاصة فئة الشباب، فهذا المفهوم يرتبط أكثر بالمبادرة والنشاط، والأفراد الذين يملكون روح المقاولة لهم إرادة تجريب أشياء جديدة أو القيام بالأشياء بشكل مختلف تماشيا مع قدرتهم على التكيف مع التغيير، وهذا عن طريق عرض أفكارهم والتصرف بكثير من الانفتاح والمرونة. [4]

3)– خصائص المقاولة ومراحل ألمقاولاتية

أ)– خصائص المقاولة

إن نجاح المشروع الجديد وحسن إدارته يعتمد على خصائص معينة مطلوب توفرها في المقاول، حيث يكون مسيرا جيدا إذا أحسن دمج خصائص شخصيته المقاولاتية مع القدرة على التحكم في الأنشطة الإدارية والتقنية، ومن بين المهارات المطلوب توفرها في المقاول ما يلي: [5]

– الحاجة إلى الإنجاز: **و**تعني الرغبة في تقديم أفضل إنجاز، وذلك من خلال تحمل مسؤولية بلوغ الهدف بجدارة الميل إلى تحمل الصعاب والسعي إلى قياس النجاح بالقابلية في بلوغ الأهداف؛

– الرغبة في الاستقلالية: وتعني عدم الاعتماد على الآخرين في بلوغ الأهداف؛

– الثقة بالنفس: والتي هي أساسية لانطلاقهم في تنفيذ الأعمال الجديدة، لأنها تنشط الجوانب الإدراكية والتصورية لديهم، وذلك بما يجعلهم أكثر تفاؤلا اتجاه المتوقع من أعمالهم الجديدة؛

– الرؤية الواسعة والبعيدة للإحاطة بمعظم العوامل التي تؤثر على عمل المشروع، وتمكن من التنبؤ بالمستقبل والعمل على تحقيقه من خلال وضع الخطط المدروسة والحلول السليمة باستمرار؛

– المثابرة والمواطنة للتغلب على العقبات التي تواجه العمل؛

– المرونة في بناء فرق العمل من خلال التشجيع على العمل الجماعي والقدرة على كسب الآخرين من خلال التصرف بحكمة وعقلانية للحفاظ على وحدة العمل وتجنبا للاختلاف بين عناصرها.

ب)– مراحل المسار ألمقاولاتي

يتكون المسار ألمقاولاتي من مجموعة من المراحل المتسلسلة، حيث نهاية كل مرحلة هي بداية لمرحلة أخرى وهي كالتالي:[6]

– **المرحلة الأولى:** وتمثل النزعة ألمقاولاتي (الميل نحو المقاولة) وهي توليفة من الخصائص النفسية والخبرات المهنية التي تزيد من احتمال اختيار بعض الأفراد للمقاولة كمسار مهني.

– **المرحلة الثانية:** وتعكس التوجه ألمقاولاتي، وهو قرار الفرد حول احتمال الانتقال في يوم من الأيام نحو العمل ألمقاولاتي. ويفرق بعض الباحثين بين المرحلتين الأولى والثانية بوجود فكرة أو مشروع أعمال والشروع الشخصي للفرد في مسار إنشاء مؤسسة.

– **المرحلة الثالثة:** وتمثل القرار ويكون الفرد قد تقابل مع توجهه ألمقاولاتي وأكمل تشكيل فكرة المشروع بتحديد أدق التفاصيل وتعبئة مختلف الموارد(المالية والتسويقية).

– **المرحلة الرابعة:** وتمثل العمل ألمقاولاتي، فهي تدل على الانطلاق الفعلي(المادي) للنشاط والذي يترتب عنه إنتاج فعلي للسلع والخدمات.

– **المرحلة الخامسة:** تختلف هذه المرحلة حسب منطق كل صاحب مشروع، فهناك من لا يتبنى السلوك ألمقاولاتي لسبب أو لآخر.

وتجدر الإشارة إلى أن المسارات ألمقاولاتية مختلفة باختلاف الأفراد و الجماعات، حيث يمكن أن يتولد العمل ألمقاولاتي نتيجة حدث مفاجئ كعدم الرضا في العمل الفردي أو الجماعي.

الشكل رقم 1 يظهر مختل مراحل المسار ألمقاولاتي المذكورة.

الشكل رقم (1): مراحل المسار ألمقاولاتي

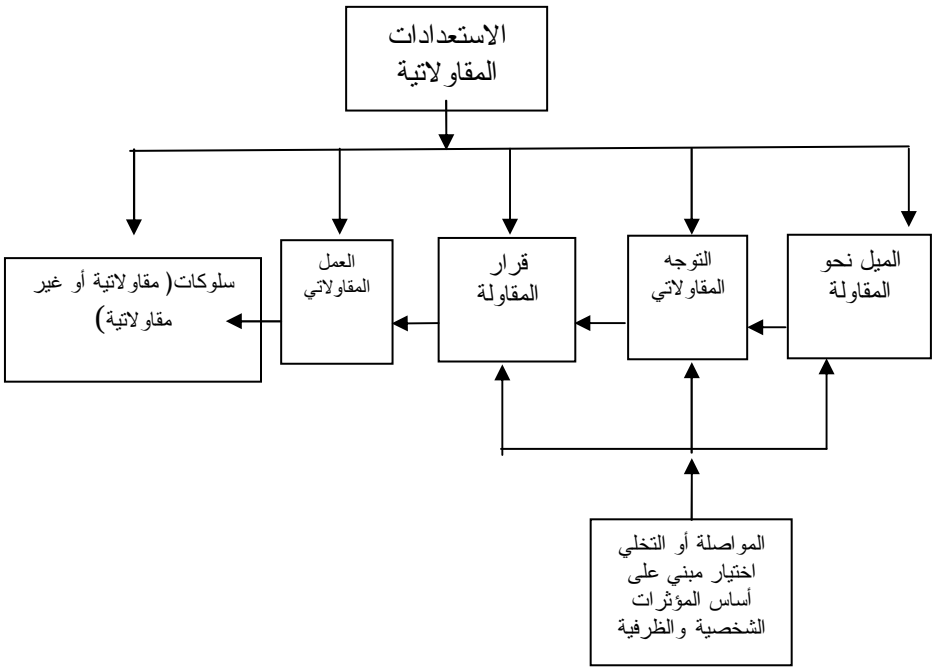

Source: **Azzedine TOUNES, 'L'intention entrepreneurial: une recherche comparative entre des étudiants suivant des formations en entreprenariat (bac. 5) et des étudiants en DESS CAAE', thèse de doctorat en science de gestion, Université de Rouen, France, 2003, p47.**

4)- شروط نجاح المقاولة في بيئة الأعمال

تتوفر بيئة الأعمال على العديد من شروط نجاح المقاولة، منها ما يتعلق بالإمكانيات المتوفرة ومنها ما يتعلق بالكفاءة ألمقاولاتية للفرد والجماعة ومن أبرزها:[7]

أ)- الثقافة بمختلف أوجهها.

ب)- الخبرة التي يتم اكتسابها من ممارسة الوظائف، والتي تعتبر في حد ذاتها مدخلا للنجاح.

ج)- مسؤوليات الإبداع: وتتمثل في القدرة الكاملة على جلب الآخرين وتطورهم ومدهم بالإمكانيات التي تجعل منهم قادرين على اكتشاف الفرص واغتنامها.

د)- الإخلاص والتمتع بالقيم والالتزام بمبادئ وقيم المؤسسة والتحلي بالأخلاق الوظيفية، وهذا ما يزيد من التزام المرؤوسين لتعليمات الرؤساء وتحقيق الرقابة الذاتية التي تعتبر قوة مهمة للإبداع.

ه)- القدرة على التأقلم والاستمرارية، أي المعرفة الجيدة لكيفية التعامل مع محيط المؤسسة داخليا وخارجيا.

و)- التحرر من التفكير الداخلي ومواكبة التطورات العالمية في مجالات الأعمال والمعلومات، والعمل على الاستفادة من التحولات والمستجدات الحاصلة وتوظيفها في مصلحة نجاح المؤسسة.

المحور الثاني: المؤسسات المقاولة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (المفهوم، التحديات والدور)

1) - مفهوم مؤسسات المقاولة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

أثار تحديد مفهوم لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة جدلا كبيرا في الفكر الاقتصادي، فلقد أدى اختلاف درجة النمو الاقتصادي واختلاف السياسات الاقتصادية من دولة لأخرى إلى عدم تبني تعريفا موحدا لكل الدول والهيئات المختصة.

أما الجزائر فقد اعتمدت على معياري عدد العمال ورقم الأعمال في تحديد مفهوم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك حسب نص القانون رقم 01- 18 الصادر في سنة 2001 والمتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث عرف هذا القانون في مادته 04 المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة على أنها: ' مؤسسات إنتاج السلع والخدمات تشغل ما بين 1 و250 عاملا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار ولا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار مع استيفائها لمعيار الاستقلالية".[8]. أما المواد 05 و06 و07 من نفس القانون جاءت لتصنيف هذه المؤسسات إلى مصغرة وصغيرة ومتوسطة كما هو مبين في الجدول رقم 1.

الجدول (01): تصنيف المؤسسات الصغيرة والمصغرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	المج السنوي للميزانية(الحصيلة)
مؤسسات مصغرة	01 - 09	< 20 مليون دج	10 مليون دج
مؤسسات صغيرة	10 - 49	< 200 مليون دج	100 مليون دج
مؤسسات المتوسطة	50- 250	200م- 2مليار دج	100- 500 م دج

المصدر: المواد من 5-7 من القانون رقم 01- 18 المؤرخ في 2001/12/12 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2)- خصائص المؤسسات المقاولة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بجملة من الخصائص نذكر منها:

أ- تحمل الطابع الشخصي بشكل كبير، لأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي منشآت فردية أو عائلية أو شركات أشخاص التي لا يصعب تأسيسها أو تعديل نشاطها أو حلها تبعا للحاجة.
ب- ضآلة رأس المال هذه المؤسسات، حيث تعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية كالتمويل الذاتي أو القروض المقدمة من الأصدقاء أو أفراد العائلة.
ج- لا يحتاج هذا النوع من المؤسسات إلى استخدام مستويات تكنولوجية معقدة أو كفاءات بشرية ماهرة، إلا ما ارتبط بنوعية النشاط.
د- يعتمد في إدارة هذا النوع من المؤسسات على خبرة ومهارة المسير أو المجموعة المالكة.
ه- يتميز نشاط هذه المؤسسات بمحدودية المساحة التي ينشط فيها، حيث تنشط في مجال المقاولة الضمنية أو النشاطات الإنتاجية البسيطة والمتخصصة.
و- صغر الحجم وقلة التخصص في العمل، بالإضافة إلى سهولة انتشار المعلومة داخل هذا النوع من المؤسسات، مما يساعدها على التكيف مع الأوضاع الاقتصادية المحيطة.

3)- أهداف مؤسسات المقاولة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

يرمي إنشاء المؤسسات المقاولة الصغيرة والمتوسطة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:[9]

أ- ترقية روح المبادرة الفردية والجماعية، باستخدام أنشطة اقتصادية سلعية أو خدمية لم تكن موجودة من قبل أو التخلي عنها لأي سبب من الأسباب.
ب- توفير فرص عمل جديدة بصورة مباشرة أو غير مباشرة يمكن أن تحقق الاستجابة السريعة للمطالب الاجتماعية في مجال الشغل.
ج- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى.
د- تمكين فئات عديدة من المجتمع تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولا تمتلك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية.
ه- تشكل حلقة وصل في النسيج الاقتصادي من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام نفس المدخلات.

4)- التحديات التي تواجه مؤسسات المقاولة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

بالرغم من الجهود الرامية إلى تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، إلا أن الكثير من العوائق والحواجز لا تزال تعترض إنشاء ونمو وتطور هذه المؤسسات، ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ- **مشكلة التمويل:** وتمثل العائق الكبير الذي يواجه إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ونموها وتطورها، ويرجع ذلك إلى غياب البورصة من جهة وارتفاع معدل الفائدة للقروض المقدمة للمؤسسات من قبل البنوك من جهة ثانية، حيث تتحجج هذه الأخيرة بأن تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يعرضها إلى مخاطر أكبر لانعدام الضمانات.

ب- **إشكالية العقار الصناعي:** إن معضلة ملكية الأراضي التي تقام عليها هذه المشروعات لا تزال قائمة، مما يخلق نوع من عدم الاستقرار النفسي للمستثمر.[10]

ج- صعوبة الإجراءات الإدارية والتنفيذية للحصول على قبول للمشروع، زيادة على التباطؤ الإداري.

د- مشكلة التموين والوصول إلى أسواق خارجية، فعدم وجود أسواق جديدة ومحدودية الأسواق القائمة سببه التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة، وضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.

ه- عدم توفر فرص التدريب الجيد والمناسب لإعداد الأفراد إعداد جيدا لإدارة هذه المؤسسات.

و- غياب المعرفة الكافية عن هذه المؤسسات، نظرا لعدم وجود الدراسات الجادة في معرفة خصائص وقدرات هذه المؤسسات بصورة دقيقة، وهو ما يستوجب تشخيصا دقيقا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ز- **صعوبات جبائية:** نسب اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي أدى إلى توقف العديد من هذه المؤسسات عن النشاط في السنوات الماضية وفقدان العديد من المناصب.

ح- صعوبة تموين الجهاز الإنتاجي لهذه المؤسسات، إذ يستلزم استيراد مدخلات الإنتاج وجود عملة صعبة بالقدر الكافي، وهو ما لا تتوفر عليه هذه المؤسسات في أغلب الأحيان.[11]

ط- نقص الرشادة في التسيير: إن ضعف التسيير وعدم فعاليته في مختلف المستويات يرجع بالأساس إلى افتقار معظم المسيرين للتفكير الديناميكي الذي يمكن من إحداث التغيير المناسب باستخدام الأساليب والمناهج الإدارية الحديثة بما يساير المنافسة غير المتكافئة من جهة، والتغييرات المتتالية للمحيط الاجتماعي والإداري والسياسي من جهة أخرى، حيث تعيش وتتطور هذه المؤسسات. [12]

5) - دور مؤسسات المقاولة الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر أهمية كبرى وتشغل حيزا معتبرا في النسيج الاقتصادي، وبمكن تلخيص دور هذه المؤسسات في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلد في العناصر التالية:

أ- المساهمة في خلق مناصب الشغل: إن التزايد المستمر في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة والعمومية في الجزائر، حيث قفز العدد من حوالي 288.5 ألف مؤسسة سنة 2003 إلى حوالي 607,3 ألف مؤسسة سنة 2010[13]

(أنظر الجدول رقم02) ساهم بشكل كبير في توفير مناصب شغل جديدة، وهو ما يبرزه تراجع معدل البطالة من حوالي 26% سنة 2001 إلى حوالي 10,9 % خلال نفس السنة.

جدول (02): تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتشغيل في الجزائر خلال الفترة 2003 – 2010.

المؤسسات	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
خاصـــة	207 949	225 449	245 842	269 806	293 946	392 013	408 155	606 737
عمومية	788	778	874	739	666	626	598	560
حـــرفية	79 850	86 732	96 072	106 222	116 347	126 887	162 085	-
المجموع	288 587	312 959	342 788	376 767	410 959	519 526	570 838	607 297

Source: Samia GHARBI, 'LES PME/PMI EN ALGERIE: ETAT DES LIEUX', Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 201, P07.

يتضح من خلال الجدول رقم 03 أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وخاصة تلك التابع للقطاع الخاص تساهم في تزايد مناصب الشغل بالتوازي مع الزيادة السنوية في عددها منذ 2006، حيث بلغ عدد الإجمالي لمناصب الشغل مع نهاية السداسي الأول من سنة 2010 إلى ما يقارب 1,6 مليون منصب شغل.

جدول (03): تطور مناصب الشغل المصرح بها خلال الفترة (2006-2010)

طبيعة المؤسسة الصغير والمتوسطة		2006	2007	2008	2009	السداسي الأول لـ 2010
المؤسسات الخاصة	الأجراء	708136	771037	841060	908046	940788
	أرباب المؤسسات	269806	293946	392013	455398	606737
المؤسسات العمومية		61661	57146	52786	51635	48783
نشاطات الصناعات التقليدية		213044	233270	254350	341885	-
المجموع		1252707	13553399	1540209	1756964	1596308

المصدر: من إعداد الباحثين بناءا على التقارير السنوية لوزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة و ترقية الاستثمار.

ب- تتضح أهمية الدور الإستراتيجي الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، ووصلت مساهمتها في الجزائر إلى نسبة 80,80"% سنة 2007.

ج- مساهمتها في التجارة الخارجية: تلعب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة الخارجية دورا متناميا من سنة لأخرى، ففي سنة 2008 ارتفعت قيمة الواردات إلى 39 مليار دولار بنسبة تطور تعادل 41,71 % مقارنة مع

السنوات السابقة، أما الصادرات فقدرت بـــ 78,3 مليار دولار بزيادة تقدر بـــ 30,04 % مقارنة بسنة 2007.[14]

د- المساعدة في استغلال الموارد المحلية واسترجاع النفايات والفضلات الناتجة عن الاستهلاك النهائي للسلع كمواد التعبئة ...

ه- المساهمة في تحقيق التنمية المحلية والجهوية، من خلال الانتشار الواسع والتوطن في المناطق الداخلية.

و- تسمح بتوسيع الخيار أمام المستهلكين، من خلال عرضها أنواع متعددة من السلع والخدمات وبجودة عالية.

ز- تعمل على توفير الصناعات الوسيطية للمؤسسات الكبيرة عن طريق المقاولة من الباطن، وهذا بموجب عقد أو اتفاق يجمع بين الطرفين.[15]

ح- تغطية جزء من متطلبات السوق المحلي والوطني من السلع الوسيطة كالخشب ومواد البناء...الخ.

ط- العمل على توفير الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للسكان، وذلك لاتصالها المباشر بالمستهلك وتوفير السلع التي يمكن لذوي الدخل المنخفض اقتنائها.

مما سبق يمكن القول إن الأدوار العديدة والمتنوعة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بتوفير مناصب شغل جديدة وتدعيم الصناعات الكبيرة وتنشيط التجارة الخارجية... جعلت منها رافدا كبيرا وحقيقيا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

المحور الثالث: عرض تجربة مؤسسة Polyben ببرج بوعريريج

بعد التطرق لأهمية المؤسسات المقاولة الصغيرة والمتوسطة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية بالجزائر، ارتأينا عرض تجربة مؤسسة Polyben المخصصة في صناعة الأكياس البلاستيكية والتي استطاعت أن تحقق نجاحا كبيرا في بيئة الأعمال الجزائرية.

1)- التعريف بالمؤسسة

مؤسسة Polyben مؤسسة خاصة ذات مسؤولية محدودة (sarl)، تنتمي إلى مجموعة بن حمادي الصناعية، وهي متخصصة في صناعة الأكياس البلاستيكية وتسويقها، بدأت نشاطها في ماي 2001. تقدر مساحتها بـــ: 4847 م^2 وتنتج المؤسسة أنواعا مختلفة من الأكياس باختلاف الوزن وحسب طلبات الزبائن (أكياس من 5 كغ إلى 50 كغ). رأس مال المؤسسة عند بداية النشاط كان 50.000.000 دج ووصل خلال سن 2009 إلى 240.000.000 دج. أما بالنسبة لعدد عمال المؤسسة عند بداية نشاطها كان 93 عاملا، ومع تطور نشاط المؤسسة بلغ العدد 210 عامل خلال 2009 موزعين كالآتي:

- **إطارات:** عددهم 8 وهم يمثلون رؤساء المصالح؛
- **رؤساء الأقسام:** عددهم 28 عامل؛
- **أعوان منفذون:** عددهم 174 عامل.

وتعتبر مؤسسة Polyben مؤسسة متوسطة الحجم حسب التصنيف الوطني، ويتصف مسيروها بروح الإبداع والتفاني في العمل واستعدادهم المتواصل لمسايرة التغيرات التي قد تطرأ على بيئة الأعمال في الجزائر. كما تم تسجيل حرص المسئولين والعمال على الاستفادة من التحولات والمستجدات الحاصلة وتوظيفها في مصلحة نجاح المؤسسة، وكل هذا يمكننا من القول بأن روح المقاولة متجسدة في هذه المؤسسة.

2)- أهداف مؤسسة Polyben

تسعى المؤسسة إلى تحقيق العديد من الأهداف التي قد تتغير من فترة لأخرى حسب الموقف التنافسي الذي تواجهه المؤسسة، بالإضافة إلى الكثير من التغيرات المحتملة في بيئة الأعمال بالجزائر، ومن بين هذه الأهداف:

أ- المحافظة على حجم المؤسسة وتوسيعها؛

ب- الوصول إلى المستوى الحقيقي للتشغيل داخل المؤسسة؛

ج- اكتساب مكانة وشهرة في السوق؛

د- المساهمة في التنمية المحلية وتغطية متطلبات السوق الوطنية من الأكياس البلاستيكية؛

ه- المساهمة في الحد من البطالة من خلال توفير مناصب شغل جديدة مستقبلا.

3)- مصادر تمويل مؤسسة Polyben

المقابلة التي تمت مع المدير المالي للمؤسسة تبين أن هناك مصدرين لتمويل نشاط المؤسسة وهما:

أ- المصدر الداخلي (التمويل الذاتي) ويغطي نسبة تقدر بـــ 80%.

ب- المصدر الخارجي(تمويل رسمي): تتعامل المؤسسة مع بنك الجزائر الخارجي (BEA)، وتقدر نسبة التمويل 20%، حيث يتم تمويلها بنوعين من القروض وهما: قروض طويلة الأجل لتمويل الاستثمارات و قروض قصيرة الأجل تستعمل لتمويل دورة الاستغلال بالمؤسسة.

4)- العوائق التمويلية التي تواجه المؤسسة

يمكن حصر أهم العوائق التمويلية التي تواجه المؤسسة في النقطتين التاليتين:

أ- طول الفترة الزمنية لدراسة الملف من قبل البنك في الوقت الذي تكون المؤسسة في حاجة ماسة إلى القرض، وهذا ما يؤثر على تمويل دورة استغلال المؤسسة.

ب- ارتفاع مصاريف الضمان الاجتماعي مقارنة بمردود العمال.

5)- البدائل التمويلية المتاحة للمؤسسة

توفر للمؤسسة بدائل تمويلية وتتمثل في الآتي:

أ- الاستفادة من قروض بدون فائدة ممولة من طرف الصندوق الوطني لدعم الاستثمار.

ب- استفادت المؤسسة من إعانات جبائية وشبه جبائية على شكل إعفاء من ضريبة الرسم على القيمة المضافة TVA.

ج- الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية.

د- الإعفاء من الرسم العقاري على الملكيات التي تدخل في إطار الاستثمار عند مرحلة الاستغلال.

ه- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الضريبة على أرباح الشركات IBS ومن الضريبة على الدخل الإجمالي IRG والدفع الجبائي VF.

يتبين مما سبق أن مؤسسة Polyben تسعى دوما إلى تحسين الأداء بالدرجة الأولى والمساهمة في النهوض بعجلة التنمية الاقتصادية الوطنية بالدرجة الثانية، حيث ساهمت المؤسسة في خلق مناصب عمل جديدة منذ إنشائها، بالإضافة إلى قيامها بتوسيع نشاطاتها وتنويع منتجاتها تلبية لمتطلبات السوق الوطنية المحلية، وهذا بدوره يشكل مساهمة فعالة في خلق القيمة المضافة. لقد تحصلت المؤسسة على امتيازات الهيئة الوطنية لتطوير الاستثمار ENDI لتطوير وزيادة طاقتها الإنتاجية لتلبية حاجيات السوق الوطنية والبحث عن فرص لتصدير منتجاتها.

الخلاصة

لقد حاولنا من حلال هذه الورقة إلقاء الضوء على المؤسسات المقاولة الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصفة عامة ومؤسسة Polyben بصفة خاصة، وإبراز أهميتها الكبيرة في تنمية الصادرات وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى مساهمتها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية. كما تم إبراز مختلف المشاكل التمويلية التي تواجه هذه المؤسسة وعرض البدائل التمويلية التي تسمح لها بممارسة نشاطها وبأكثر فعالية وكفاءة.

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ومنها مؤسسة Polyben تساهم بدرجة كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية، بالرغم من التحديات التي تواجهها، فهي تعمل على توفير فرص جديدة للعمل، بالإضافة إلى رفع مساهمتها في الناتج المحلي الخام وتلبية متطلبات السوق الوطنية والتطلع إلى دخول أسواق خارجية، وهو ما **يثبت صحة الفرضية العامة** للدراسة.

وكنتيجة لما سبق يقدم الباحثان بعض الاقتراحات التي يراها مناسبة لدعم وتعزيز دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بصفة عامة ومؤسسة Polyben بصفة خاصة في التنمية الاقتصادية:

1) إنشاء هيئة مختصة تهتم بجمع البيانات والمعطيات المتعلقة بنشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

2) إنشاء بنك متخصص في تمويل هذه المؤسسات، مما يتيح فرصة المتابعة الجيدة والاستفادة من القروض والتسهيلات.

3) إيجاد روابط بين المؤسسات ذات الأحجام المختلفة ببعضها البعض، بما يحسن من القدرة التسويقية لهذه المشروعات.

4) ترقية السياسات المحفزة على تشجيع الاستثمار في المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال توظيف أدوات السياستين المالية والنقدية.

5) تخفيض الفوائد على الأرباح والقروض.

6) تقديم التسهيلات التمويلية لتلك المؤسسات بطرق سريعة حتى تتمكن من الاستمرار في الإنتاج دون انقطاع، وهذا التجاوب يكون من طرف البنوك لتخصيص جزء من قروضها الإجمالية لتلك المؤسسات.

7) اعتماد مؤسسة Polyben على مختلف وسائل التمويل الإسلامي باعتبارها بديلا مناسبا.

8) توفير التدريب للكوادر العاملة في مؤسسة Polyben وتشجيع ودعم روح الإبداع والابتكار.

الهوامش والمراجع:

(1) العربي تيقاوي، دور حاضنات الأعمال في بناء القدرة التنافسية في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كنموذج للمقاولاتية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: المقاولاتية: التكوين وفرص العمل 6-8 أفريل 2010، جامعة محمد خيضر ببسكرة، الجزائر، ص9.

(2) بوشنافة أحمد وآخر، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي حول: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية يومي:17-18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص3.

(3) Eric Michael Laviolette &Christophe Loue : les compétences entrepreneuriales, le 8ème congrés international Francophone(Cife PME) : l'internationalisation des PME et ses conséquences sur les stratégies entrepreneuriales, Suisse :Haute école de gestion Frigourg,25-27 Octobre2006,p4.

(4) سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جانفي 2008، ص6.

(5) بوشنافة أحمد وآخر، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مرجع سابق، ص796.

(6) Tounés, OP.Cit, p47-49.

(7) بوشنافة أحمد وآخر، متطلبات تأهيل وتفعيل إدارة المؤسسات الصغيرة في الجزائر، مرجع سابق، ص797.

(8) القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01-18 الصادر عن وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، المادة: 4، ص7.

(9) محمد يعقوبي، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، يومي:17و18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، الجزائر، ص45.

(10) أحمد مجدل، اتجاهات القائمين على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نحو التجارة الالكترونية، أطروحة دكتوراء، الجزائر، 2004، ص51.

(11) محمد يعقوبي، مكانة وواقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، مرجع سابق،ص48.

(12) ميلود تومي، مستلزمات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، 17–18 أفريل 2006، جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، ص998.

(13) Samia GHARBI, LES PME/PMI EN ALGERIE : ETAT DES LIEUX, Laboratoire de Recherche sur l'Industrie et l'Innovation, Université du Littoral Cote D'opale, France, Mars 2011, P07.

(14) منصوري الزين، آليات دعم ومساندة المشروعات الذاتية والمبادرات لتحقيق التنمية، مداخلة ضمن الملتقى الدولي: المقاولاتية، التكوين وفرص الأعمال، 6–8أفريل 2010، جامعة محمد خيضر ببسكرة، ص19.

(15) نادية قويقح، إنشاء وتطوير المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة الخاصة في الدول النامية، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص122.